مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي

جعفر حسن البشير آدم
ابراهيم فضل المولي
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية و دوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي . تمثلت مشكلة الدراسة في أن المخاطر المصرفية تشكل مهدداً كبيراً في مواجهة الجهاز المصرفي ، وتحديداً مخاطر الائتمان المصرفي لأنها تمثل النسبة الكبرى من جملة المخاطر المصرفية , ولكي يتم خلق بيئة مصرفية مالية مؤاتية يجب تجنب هذه المخاطر أو تقليل أثرها وقد صيغت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:هل يؤدي تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي ؟ وهل يمكنه حماية الودائع والمحافظة عليها واستقرارها ؟ وهل يمكن تحقيق السلامة المصرفية بالرقم من وجود المخاطر المصرفية عند تطبيقه ؟ استخدمت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي وبعض الأساليب الإحصائية , توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى تحديد وضبط نسب التمويل الممنوح للعملاء مما يقلل من مخاطر الائتمان المصرفي , ويؤدي إلى حماية المودعين وزيادة ثقة العملاء , خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها : معالجة بعض السلبيات الواردة في معيار كفاية رأس المال مثل الطبيعة التميزية تجاه حكومات الدول النامية ، دخول وكالات تصنيف ائتماني جديدة لإثارة مبدأ التنافس.

ABSTRACT:

The study aimed to identify the role of Adjusted Capital Adequacy Indicator (ACAI) used by Islamic Financial Services Board in reducing the impact of bank credit risk. The problem of the study stems from the fact that the credit risk poses a significant threaten that facing the banking system, since it represents the largest percentage of banking risks. Accordingly, in order to create a favourable financial and banking environment, those risks should be avoided or reduced. The problem of the study had been formulated through the following questions: Does the application of the ACAI by Islamic Financial Services Board leads to the reduction of the banking credit risk? Is it possible the application of this standard will protect bank deposits and maintain their stability?

Is it possible to achieve banking soundness despite the existence of banking risks when applying ACAI? The study used the descriptive analytical method and some statistical methods. The study main results indicated that the application of ACAI by Islamic Financial Services Board leads to accurate

determination of financing granted to customers, which reduces the risk of bank credit; as well as leading to the protection of depositors and increase customer confidence. The study main recommendations call for tackling some of the negatives items contained in the standard capital adequacy such as its discriminatory nature against the governments of developing countries; besides the call for allowing new credit agencies to enter the market to enhance competition.

الكلمات المفتاحية : مقررات بازل ، المخاطر المصرفية ، الأصول الخطرة المرجحة .

المقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً بارزاً في الاقتصاد القومي وقد شهدت الصناعة المصرفية تطوراً كبيراً أظهر منتجات مالية جديدة أدت إلى تعقيدات في البيئة المصرفية والمؤسسات المالية وذلك بتعرض هذا القطاع إلى العديد من المخاطر المصرفية , مما استلهم فكر الاقتصاديين والباحثين بالتنظير حول كيفية إدارة هذه المخاطر مما يحقق مبدأ السلامة المصرفية وقد حظيت عملية إدارة المخاطر المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في العام (2008) باهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية في البنوك المركزية وإدارات المصارف ، ولكي تتمكن المصارف من النجاح وتحقيق أهدافها يلزمها التعرف على المخاطر المصرفية وتقويمها وإدارتها بالصورة السليمة ، وقد ركزت مقررات لجنة بازل الأولى والثانية على إدارة المخاطر المصرفية بمختلف أشكالها, ووفقاً لهذه المعطيات تحاول هذه الدراسة التعرف على كفاءة تطبيق معيار رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي.

تتمثل مشكلة الدراسة في أن المخاطر المصرفية تشكل مهدداً كبيراً في مواجهة الجهاز المصرفي ، وتحديداً مخاطر الائتمان المصرفي لأنها تمثل النسبة الكبرى من جملة المخاطر المصرفية , ولكي يتم خلق بيئة مصرفية مالية مؤاتية يجب تجنب هذه المخاطر أو تقليل أثرها وقد صيغت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1/ هل يؤدي تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي؟

2/ هل يمكن المحافظة على حقوق الملكية والمساهمين عند تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية؟

3/ هل يمكن تحقيق السلامة المصرفية بالرقم من وجود المخاطر المصرفية عند تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية؟

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1/ التعرف على معيار كفاية رأس المال المكيف من مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

2/ التعرف على دور معيار كفاية رأس المال في الحد من آثار مخاطر الائتمان.

3/ التعرف على الفوائد التي تعود على الجهاز المصرفي عند تطبيق معيار كفاية رأس المال.

تتمثل أهمية الدراسة العلمية في :أنها تثري مكتبة البحوث العلمية في مجال كفاية رأس المال وتفيد الباحثين في هذا المجال ، أما الأهمية العملية للدراسة فتتمثل في:أن تطبيق معيار كفاية رأس المال يحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي ويزيد من ثقة العملاء في الجهاز المصرفي مما يعزز من استقرار الودائع،كما أن تبني تطبيق معيار كفاية

رأس المال من قبل بنك السودان المركزي يزيد من قوة ومتانة الجهاز المصرفي في مواجهة الخسائر والأزمات المالية.

يحاول الباحثان من خلال هذه الدراسة اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام برنامج (SPSS) لمعرفة درجة الارتباط ، واختبار النسب من خلال تحديد مشكلة الدراسة ، ومعرفة وتحليل الاسباب المؤدية اليها ، والتوصل الى نتائج منطقية تدعم فرضيات الدراسة من خلال تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات على : مصادر أولية تتمثل في التقارير السنوية والمقابلات الشخصية مع موظفي ادارات المخاطر والاستثمار للمصارف ومصادر ثانوية تمثلت في المراجع والكتب والدوريات و لتحقيق هدف الدراسة تمت صياغة الفرضيات كالآتي :-

1/ تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى ضبط نسب التمويل الممنوح للعملاء مما يقلل من آثار مخاطر الائتمان المصرفي.

2/ تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يحافظ على جودة الأصول الثابتة والأصول السائلة مما يقلل من آثار مخاطر الائتمان المصرفي.

3/ تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى حماية الودائع مما يساهم في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت معيار كفاية رأس المال في بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية منها مايلي :

دراسة محمد عبد الرحمن الحسن ، (2004م) :

بعنوان معيار كفاية رأس المال للمصارف السودانية تناولت الدراسة دور الرقابة في بناء أجهزة مصرفية قوية قادرة على الصمود أمام المخاطر والأزمات المالية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على موجهات لجنة بازل ونسب وملاءة كفاية رأس المال , خلصت الدراسة إلى أن عدم تطبيق معيار كفاية رأس المال في بعض المصارف أدى إلى خلل في نوعية الأصول وضعف الربحية والسيولة وارتفاع التعثر. يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على دور السلطات الرقابية في بناء أجهزة مصرفية قوية قادرة على الصمود أمام المخاطر والأزمات المالية بينما تناولت الدراسة الحالية دور معيار كفاية رأس المال المكيف في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي .

دراسة وفاء بشير مساعد(2005م):

بعنوان تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية وفقا لمقررات بازل:I تناولت الدراسة مؤشرات السلامة المالية وتطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل) ،هدفت الدراسة إلى اختبار كفاية رأس المال الحالية للبنوك التجارية في السودان وكيفية التزامها بالمعايير الدولية , خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن رؤوس أموال البنوك التجارية غير كافية وفقاً للمعايير المستخدمة ، كما أن طبيعة الموارد المصرفية في السودان قصيرة الأجل لا تمكنها من تحقيق أهدافها ، وكذلك إهمال الطبيعة الخاصة لموارد واستخدامات المصارف الإسلامية في بازل. يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على مؤشرات السلامة المالية وأن تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل) يعرّف بالوضع الحقيقي للبنوك

التجارية بالسودان بينما تناولت الدراسة الحالية معيار كفاية رأس المال المكيف ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي .

دراسة احمد محمد موسى(2008م) :

بعنوان نظم الرقابة المصرفية في ظل العولمة بالتطبيق على المصارف السودانية تناولت الدراسة المنافسة الحادة الناتجة عن العولمة وآثارها الإيجابية والسلبية على النظام المصرفي الإسلامي،هدفت الدراسة إلى ربط النظام المصرفي الإسلامي بدورة الاقتصاد العالمي وخلق فرص جديدة لاستحداث صيغ لمقابلة تحدي النظام المصرفي الإسلامي وإثبات أنه أكثر مرونة ويواكب تطورات العولمة ، تمثلت أهم النتائج في أن تنوع نظم الرقابة على أنشطة المصارف الإسلامية يزيد من متانتها واستقرارها وأن تمتع المصارف الإسلامية بنظم رقابية مرنة ومواكبة ومتطورة ومتعددة يدعم ثقة زبائنها والمتعاملين معها.يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت المنافسة الحادة الناتجة عن العولمة وآثارها على النظام المصرفي الإسلامي بينما تناولت الدراسة الحالية معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي .

دراسة عادل حسن محمد(2009م):

بعنوان معايير لجنة بازل وأثرها على كفاءة تطبيقات الرقابة المصرفية . تناولت الدراسة معايير لجنة بازل وأثرها على كفاءة تطبيقات الرقابة المصرفية بالمملكة العربية السعودية ، هدفت الدراسة إلى توضيح المخاطر والمعوقات التي تواجه قرارات لجنة بازل وقرارات منح التمويل المصرفي ، وبيان أهمية معايير لجنة بازل وأثرها على كفاءة الصناعة المصرفية،وتوضيح أهم أنظمة الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية بالمملكة العربية السعودية,كانت أهم النتائج : أن الاطلاع التام على القواعد والأعراف الدولية يقلل من المخاطر المصاحبة لقرار منح التمويل وأن وجود نظام محاسبي فعَال يساعد على تخفيف مخاطر الائتمان المصرفي.يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت معايير لجنة بازل وأثرها على كفاءة تطبيقات الرقابة المصرفية بالمملكة العربية السعودية ، بينما تناولت الدراسة الحالية معيار كفاية رأس المال المكيف ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي .

دراسة بانقا عبد القادر عمر(2010م):

بعنوان تطبيق معيار كفاية رأس المال وأثره على مؤشرات الأداء بالمصارف السودانية. تناولت الدراسة أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل II والمكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مؤشرات الأداء بالمصارف الإسلامية ، هدفت الدراسة إلى توضيح معايير الرقابة الدولية بازل I و II وكيفية تطبيقها في المصارف الإسلامية وخصوصا معيار كفاية رأس المال وتوضيح تكييفه من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية،وبيان الأثر المترتب على تطبيقه على مؤشرات الأداء بالمصارف السودانية ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن التزام المصارف السودانية بنسبة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل II والمكيفة وفقاً لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى جودة الأصول وزيادة حقوق الملكية وزيادة ثقة العملاء ، وأنه لم تتم مراعاة النظم المصرفية الإسلامية في مقررات بازل II. يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على تقييم أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء بالمصارف الإسلامية بينما تناولت الدراسة الحالية معيار كفاية رأس المال المكيف ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي .

ثانياً :الإطار النظري للدراسة:

المخاطر المصرفية

المخاطر(Risk) في اللغة مشتقة من خطر، وهي اضطراب الحركة والاهتزاز، وقد استخدمت في المفهوم اللغوي والاصطلاح الفقهي للدلالة على الرهان والمراهنة، وكذلك للدلالة على احتمالية وقوع الضرر . والمخاطرة في المجال الاقتصادي تعني الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له (دريد كامل ،2004م، ص36) وهي توقع اختلافات العائد المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه ، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة ، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم التأكد المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية ، وعليه فالمخاطر هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا (الهواري سيد ،1985م،ص109) ولعل المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية سواء التقليدية أو الإسلامية تعتبر أكثر من أي مخاطر تواجهها الأنشطة الاقتصادية الأخرى فالمخاطر المصرفية بالطبع تؤثر سلباً على ربحية المصرف وقدرته على تحقيق أهدافه ومقدرته على مواصلة العمل أو تطوير نشاطه بالصورة المطلوبة أو المخطط لها وقد تؤدي إلى انهياره إذا تجاوزت المخاطر الحد المسموح به ومن ثم خروجه من السوق عند تفاقم المشكلة (السالوس،أحمد بن علي ،2005م، ص32) المخاطر المصرفية هي كل ما يتعرض له المصرف ويؤدي إلى نتائج سالبه في أدائه ، وقد عرّفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ، المخاطر بأنها احتمال حصول الخسارة أما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال ، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته ، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة ، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي بالصورة المطلوبة (رزيق ، كمال ،2012م،ص248) من الجهة الأخرى . وتنعكس هذه النتائج مباشرة في ربحية المصرف أو رأس ماله ، كما عرّفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي بأنها مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل.

تتعرض المصارف إلى عدة أنواع من المخاطر المصرفية تتمثل في المخاطر المالية ومخاطر الأعمال . ونجد أن المصرف الإسلامي يشترك في تعرضه للمخاطر مع باقي البنوك التقليدية ويتفرد في البعض الآخر وتكون ناجمة إما عن عوامل داخلية مرتبطة بطبيعة نشاطه أو عوامل خارجية تشكل ضغطا متزايدا عليه .وفيما يلي أنواع تلك المخاطر:

(أ) مخاطر الائتمان: (Credit Risk)

هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض وهي مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع ، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم برد الدين ، مما ينتج عنه خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلي الطرف المقابل ، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً سواء كان مصرفاً، أو مؤسسة مالية أو منشأة أعمال تبيع لأجل (زياد رمضان ،1998م،ص18) وتحدث بسبب منح البنك للقروض أو الائتمان للأفراد والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض و فوائده , يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ، سواء كان في المبلغ الائتماني (القروض + الفوائد) أو في

توقيتات السداد ، كما أنها لا تتعلق بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

(ب) مخاطر السوق: (Market Risk)

تحدث نتيجة لتقلبات الأسعار أو نتيجة لمخاطر السيولة وهي فشل المصرف في دفع الالتزامات المستحقة مما يستوجب على المصارف توفير مصادر كافية للسيولة (خالد ،2012م، ص6) وتنشأ مخاطر السوق في البنوك عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات و الأوراق المالية وأسعار العملات (حبش.محمد ،2012م،ص10) وتتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر السوق بنسب أكبر من المصارف التقليدية لأنها تقوم على الاستثمار والتمويل الحقيقي في السلع والخدمات وذلك باستخدام الصيغ الشرعية حيث أن امتلاك المصرف الإسلامي للسلعة في حالة المرابحة مع وعد بالشراء غير ملزم للعميل يعرض المصرف لمخاطر السوق ، وكذلك في المشاركة عند شراء الشريكين للسلعة ، وفي حالة بيع السلم عند السداد يتم تسليم المصرف السلعة المتفق عليها فيعرضه لمخاطر السوق.

(ج) مخاطر التشغيل:(Operational Risk)

تحدث نتيجة لفشل النظم و العمليات الداخلية أو فشل الموظفين ، فتنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوافر للمصرف الموارد البشرية الكافية و المدربة للقيام بالعمليات المالية ويضاف إلى ذلك مخاطر تشغيل موارد المؤسسات المالية الإسلامية بما لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، عمداً أو خطأ ، مما يؤدي إلى الكسب غير المشروع وهذا يؤثر سلباً على مستوى الأرباح المحققة.

إدارة المخاطر المصرفية

إدارة المخاطر المصرفية هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو تقليل الأثر المالي لها إلى الحد الأدنى وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر و ترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل منها . وهي أمر في غاية الأهمية وأي إخفاق في هذا الجانب قد يؤدي إلى فشل المصرف ، وبما أن المخاطر تعتبر جزءاً أصيلاً في النشاط المصرفي وهي مصاحبة اليه بالضرورة فإنه يتوجب على إدارة المصرف وضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة واتخاذ الإجراءات المناسبة وإقرار النظم والضوابط الكافية للتعامل مع هذه المخاطر والعمل على تقليل حجمها أو أثرها أو تقليل احتمالات حدوثها . كان من أهم الدوافع إلى إيجاد مناهج لإدارة المخاطر بالصناعة المصرفية الإسلامية.

معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل

لجنة بازل للرقابة المصرفية :

في ضوء تفاقم أزمة المديونية التي واجهت المصارف العالمية نتيجة لعجز بعض دول العالم الثالث عن تسديد الديون المستحقة عليها. قامت مجموعة الدول الصناعية الكبرى بتكوين لجنة بازل أو بال (نبيل حشاد ،2006م ،ص32) للرقابة المصرفية بمدينة بازل بسويسرا في العام 1974 م بإشراف بنك التسويات الدولية تحت مسمى لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية ، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى (رشاد عبده ،2012م،ص18). واستطاعت أن تساهم في تكوين

إطار دولي للرقابة المصرفية كما أوجدت فكر مشترك بين المصارف المركزية ساعد في التنسيق بين السلطات الرقابية لإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي .

مفهوم معيار كفاية رأس المال بازلI :

مفهوم كفاية رأس المال أو الموجودات الموزونة بالمخاطر هو العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به. وتعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار (عبد الباسط محمد المصطفى ، 2012م، ص155) ، وهو بمثابة صمام الأمان لحماية المودعين لتعزيز الاستقرار والكفاءة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية واتسم معيار كفاية رأس المال بالبساطة حيث طبق لأول مرة في مدينة نيويورك منذ عام (1952 م) بواسطة بنك الاحتياط الفدرالي واستندت صياغته إلى علاقة عددية بين الأصول ورأس المال وفيه يتم ربط رأس المال والموجودات التي تتحمل مخاطر إلى ما نسبته (8%) كحد أدنى ، وهذا يعني أن العلاقة بين رأس المال والموجودات هي أن تكون الموجودات أكبر من رأس المال بمقدار (12.5) مرة على الأكثر . وقد ركزت الاتفاقية على مخاطر الائتمان لأنها اعتبرت في تلك الفترة عامل الخطر السائد في القطاع المصرفي ، كما أعطت للمخاطر أوزاناً ترجيحية هي (0 ، 10% ، 20% ، 50% ، 100%) وقد حددت أوزان مخاطر لبعض الموجودات وتركت البعض الآخر لتقدير السلطات الرقابية وأوصت لجنة بازل بأن يعمم على المصارف التي لها نشاط دولي .

معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل II:

جاء اتفاق لجنة بازل II أكثر دقةً وتعقيداً من بازلI وذلك لتغطية التغيرات المهمة التي شهدتها هياكل وأنشطة الأسواق المالية العالمية من خلال وضع منهجية جديدة لإدارة المخاطر المصرفية وتضييق الفجوة بين مكونات رأس المال ، ويمثل الاتفاق تطوراً نوعياً وكمياً لاتفاق بازل I وذلك لأنه أكثر دقةً في قياس المخاطر وأفضل إدارة وأكثر شمولية لاستناده إلى ثلاثة أركان أو دعائم (خالد أمين ، 2012م، ص6) هي :

أ- المتطلبات الدنيا لرأس المال :

أبقى اتفاق بازل II على نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال (8%) كما ورد في بازل I إلا أنه سمح للبنوك بوضع نمازج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي تختلف باختلاف البنوك كما منحتها حرية في اختيار أسلوب معقد أو بسيط في قياس هذه المخاطر ومنها إصدار دين متأخر قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة بعض مخاطر السوق .

ب- المراجعة الرقابية :

تستند عمليات المراجعة الرقابية على مبادئ أساسية منها ما يقوم به المصرف وهو أن يكون بمقدوره تقييم درجة كفاية رأس ماله والتأكد من أنها تتناسب ودرجة مخاطره الكلية . وكذلك المحافظة على مستويات رأس المال المطلوب ، كما أن هنالك دور تقوم به السلطات الرقابية يتمثل في : العمل على مراجعة ملائمة الحدود الدنيا لرأس المال ، وأن تكون قادرة على التدخل في مرحلة مبكرة للحفاظ على هذه الكفاية .

ج – انضباط السوق :

انضباط السوق هو أن يتم التأكد من حسن إدارة المصارف وهيئات الرقابة عليها لعملها ، وتعتقد اللجنة أن الإفصاح العام للمعلومات من قبل المصارف بشكل دوري ومستمر يؤدي إلى انضباط السوق ، وتلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها ، أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر .

معيار كفاية رأس المال المكيف من مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصـــــرفي

نتيجة لتجاهل لجنة بازل لطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية التي صارت تؤسس بنوكاً قوية متخصصة في الخدمات المالية الإسلامية ظهر عدد من مؤسسات البنية التحتية التي تنظم الصناعة المالية الإسلامية وتشكل بيئة داعمة لها ولقد زادت أهمية هذه المؤسسات لمواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية حيث يكمن دورها في تعزيز الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية ، منها هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام ١٩٩١ ، ثم المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية عام ٢٠٠٢م , حيث أصدر عدة معايير أهمها معيار كفاية رأس المال .

مفهوم معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية

معيار كفاية رأس المال هو أحد أهم المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتنظيم عمل المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين، وقد اعتمد المعيار مقررات لجنة بازل II للإشراف المصرفي والمتعلقة بالملتقى الدولي لمقاييس ومعايير رأس المال إطار العمل المنقح يونيو 2004 م والمختص باحتساب نسبة كفاية رأس المال وكذلك التعديل المدخل على اتفاق رأس المال لإدراج مخاطر السوق عام 1996 م ، مع إدخال التعديلات اللازمة لتغطية مواصفات وخصائص المنتجات والخدمات المتفقة مع الشريعة والتي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية .

الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال حسب المعيار :

يتم احتساب الحد الأدنى لرأس المال من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية باستخدام الإطار العام الذي اعتمدته لجنة بازلII والذي يقوم بربط رأس المال الرقابي بالأصول الخطرة المرجحة بأوزان مخاطر التمويل ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق كما في المعادلة التالية :

معدل كفاية رأس المال = رأس المال النظامي

إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (التمويل ، التشغيل ، السوق)

الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر :

اعتمد مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضوابط اتفاق لجنة بازل II بخصوص إجمالي الأصول الخطرة والتي تتكون من مخاطر التمويل والسوق والتشغيل ، حيث يتم قياس مخاطر التمويل باستخدام الطريقة المعيارية ، ومخاطر التشغيل باستخدام طريقة المؤشر الأساسي واعتمد شتى طرق القياس الواردة في تعديل مخاطر السوق لحساب مخاطر السوق ، ويمكن استخدام تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني. ويجب على المصرف حساب الأصول الخطرة لكل عملية تمويل باستخدام الوزن الترجيحي المناسب للمخاطر ، ثم يتم تجميع هذه الأصول المرجحة لعمليات التمويل الكلية ، ويمكن تصنيف محفظة التمويل للحصول على الأصول الخطرة بالآتي :

(أ) الجهات المصنفة ائتمانياً :

في هذه الحالة يتم تصنيف العملاء حسب أوزان المخاطر المعتمدة من وكالات التصنيف الائتمانية المعترف بها حسب تقدير سلطات الإشراف الرقابية ، وهي تتراوح ما بين الصفر % لنوع التصنيف (AAA) إلى 150% للتصنيف أقل من (B-) .

(ب) الجهات غير المصنفة ائتمانياً :

يتم في هذه الحالة إعطاء أوزان مخاطر تفضيلية حسب تقدير السلطات الإشرافية ، فيمكن أن تعطى وزن مخاطر أكثر من 100% أو أن تسمح بتحديد وزن مخاطر 100% .

(ج) الاستثمارات قصيرة الأجل :

وهي الاستثمارات التي تنشأ بموجب عقود شرعية لا تزيد آجالها عن ثلاثة أشهر وليس لها صفة التدوير ، حيث يتم تحديد وزن مخاطر لها كالآتي :

درجة التصنيف	A1	A2	A3	أخرى
وزن المخاطر	20%	50%	100%	150%

(د) المرابحة والإجارة :

المرابحة والإجارة المضمونة بعقار سكني تعطى وزن مخاطر 35% شريطة أن يكون العقار مرهوناً لصالح المؤسسة ، وألا يتجاوز إجمالي الذمم المدينة في عقد المرابحة أو الإجارة 50% من القيمة السوقية للعقار ، وتكون خاضعة لتقدير السلطة الإشرافية ، كما تعطى المرابحة والإجارة المضمونة بعقار تجاري وزن مخاطر 100% أو 50% حسب تقدير السلطة الإشرافية . وتعطى وزن مخاطر 75% إذا كانت ذمم المرابحة والإجارة مستحقة على أفراد أو مؤسسة تجارية صغيرة .

(هـ) الاستثمارات في إطار المشاركة في الأرباح :

وتمثل صيغتي المشاركة والمضاربة التي لا تتم لأغراض المتاجرة أو السيولة بل لاكتساب الأرباح حيث تعطى وزن مخاطر باستخدام إحدى الطريقتين :

1- الطريقة البسيطة : يتم فيها تحديد وزن مخاطر 400% للاستثمارات بصيغتي المشاركة والمضاربة أما إذا كانت ذات سيولة مماثلة للأوراق المالية في السوق المفتوحة فتعطى وزن مخاطر 300%.

2-طريقة التصنيف الإشرافية : يجوز للسلطة الإشرافية أن تستخدم طرق بديلة لحساب أوزان المخاطر للاستثمارات بصيغتي المشاركة والمضاربة . أما المشاركة المتناقصة وهي التي يتم فيها تحويل الملكية للشريك في نهاية العملية ، ونسبة لتعديل حصة المؤسسة بصفة دورية فتعطى وزن مخاطر على الرصيد المتبقي للمؤسسة .

(و) الذمم المدينة :

وهي الذمم المدينة ومتأخرات الإجارة التي تجاوزت فترة استحقاقها حيث تعطى أوزان مخاطر ما بين 50% إلى 150% .

(ز) البنود خارج قائمة المركز المالي:

يتم قياس أوزان المخاطر للبنود التي لا تشملها قائمة المركز المالي باستخدام الطريقة المعيارية لتحويلها إلى ما يعادل مخاطر الائتمان ، حيث تعطى معامل تحويل كما يلي :

1- الالتزامات ذات فترة الاستحقاق التي تصل إلى سنة تعطى وزن مخاطر 20%.

2- الالتزامات ذات فترة الاستحقاق التي تزيد عن سنة تعطى وزن مخاطر 50%.

3- الالتزامات القابلة للإلغاء أو التي تنص على إمكانية الإلغاء التلقائي تعطى وزن مخاطر 0%.

4- الالتزامات الناتجة عن الاعتمادات المستندية تعطى وزن مخاطر 20% شريطة ألا توجد عوائق على ممارسة الحقوق على الضمان .

5- أي التزامات أخرى تعطى وزن مخاطر 100%.

(ح) الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح :

تقع مخاطر الائتمان في الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح على عاتق أصحاب تلك الحسابات . ولكن للسلطة الإشرافية الحق في أن تطلب من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أو البنك الإسلامي تضمين نسبة مئوية من الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار في مقام نسبة كفاية رأس المال ممثلة بالرمز (a) ، وذلك لمقابلة المخاطر التجارية المنقولة الناشئة من دعم دخل أصحاب حسابات الاستثمار ، كسباً للثقة وحفاظاً على منع هروب الودائع ، وهذا يعني أن المصرف يتحمل المخاطر التجارية المنقولة التي تتراوح قيمتها ما بين الصفر إلى 100% نيابة عن المودعين . وقد اعتمد بنك السودان المركزي أن تكون قيمة (a) 50% ، وعليه تصبح معادلة كفاية رأس المال كالتالي :

معادلة كفاية رأس المال = رأس المال المؤهل

إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر التمويل ، التشغيل ، السوق)

ناقصاً : (a) الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المقيدة

ناقصاً : (1- a) الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة

إجراءات بنك السودان المركزي في إطار تطبيق المعايير الدولية :

يباشر بنك السودان المركزي رقابة مستمرة على البنوك التجارية السودانية في إطار مساعيه الرامية إلى تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي السوداني والمحافظة على سلامته وتدعيم الثقة فيه وذلك لمواكبة المستجدات العالمية في الساحة المصرفية. وبما أن معايير لجنة بازلII للرقابة المصرفية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية هي إحدى الآليات المستخدمة للرقابة على المصارف فقد تبنى البنك المركزي تطبيق هذه المعايير. وحتى تتم تهيئة البيئة المصرفية لتنزيل هذه المعايير على الواقع بدأ بنك السودان المركزي في تطبيق حزمة من الإجراءات والخطوات منها :

أ/ توفيق أوضاع الجهاز المصرفي :

يمثل توفيق الأوضاع تهيئة البنية التحتية للجهاز المصرفي لتمكينه من تطبيق المعايير المصرفية الدولية (محمد علي يوسف ، 2012م ، ص5) ، وقد صدر مشروع توفيق الأوضاع للبنوك السودانية في العام 1994م و ألزم المشروع البنوك بتوفيق أوضاعها خلال فترة زمنية أقصاها ثلاثة سنوات ابتداءاً من 1/7/1994م ، حيث يكون توفيق الأوضاع إما عن طريق الدمج المصرفي وهو اتحاد اثنين أو أكثر من البنوك لتكوين بنك واحد ذو مقدرة مالية عالية أو

بالتوفيق الكامل لوضع البنك ويكون بطرح أسهم جديدة في السوق المصرفية لزيادة الحد الأدنى لرأس المال ليصل إلى ثلاثة مليار دينار . وفي حال فشل البنك في تنفيذ أحد الخيارين يلزمه الخروج من السوق المصرفية عن طريق التصفية ، وقد عالج مشروع توفيق الأوضاع مواضيع متعددة أهمها الضوابط المتعلقة برأس المال ونسبة كفايته .

ب/ تبني حزمة من الإجراءات :

في سبيل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومقررات لجنة بازل II تبنى بنك السودان المركزي مجموعة من الإجراءات تتمثل في :

1. تم إصدار موجهات لإدارة المخاطر المصرفية في العام 2004م على ضوء مبادئ إدارة المخاطر الصادرة عن لجنة بازل .

2. تكوين وحدة بنك السودان المركزي في العام 2005م لتقوم بمتابعة تطبيق المعايير الدولية . ثم ترفيع وحدات المعلومات التي أنشأت في البنوك في العام 2003م إلى إدارات مستقلة للمخاطر(إصدارات بنك السودان ،2005م ، ص12).

3. تم إصدار منشور تفعيل إدارة المخاطر والموجهات الإرشادية لها ، وكذلك منشور تطبيق معيار كفاية رأس المال الجديد رقم 2009/6 مع مذكرة تفسيرية .

4- تم تصميم رواجع خاصة باحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، وإعداد مذكرة تفسيرية للعمل بها اعتباراً من مارس 2009م , ثم تصميم عدد من الاستمارات لتسهيل عملية حساب كفاية رأس تتمثل في :استمارات (CR) وهي استمارات صممت بغرض تسهيل مهمة حساب الأوزان الترجيحية لصيغ التمويل والأصول داخل وخارج الميزانية وتتكون من (CR1) إلى (CR7) , ثم استمارة (CR) وهي استمارة لتجميع قيم الاستمارات السبعة واستمارات (MR) وهي استمارات يتم بها حساب كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق واستمارات (OR) وهي استمارات تحدد كيفية حساب كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل و سوف نقتصر على استمارات ال (CR) لأهميتها لموضوع الدراسة.

ثالثاً :الإطار العملي للدراسة:

تناول الباحث في هذا المبحث الطريقة التي اتبعها في تنفيذ الدراسة حيث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتأكيد صدقها باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS) حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون واختبار النسب لتحليل البيانات والتوصل إلى أهداف تحقق اختبار فرضيات الدراسة الثلاثة بالتطبيق على بيانات فعلية من واقع تقارير و رواجع فعلية لأحد المصارف السودانية العاملة لعدد ثلاث سنوات متتالية هي العام 2010م والعام 2011م والعام 2012م . وقد تم اختيار عينة الدراسة من احد المصارف السودانية لصعوبة الحصول على البيانات وذلك لامتناع المصارف بدافع السرية وتم اختيار هذه الأعوام لأنها تمثل البداية الحقيقية لتطبيق معيار كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي السوداني وتم استبعاد العام 2009م حيث أن صدور منشور تطبيق معيار كفاية رأس المال كان في مارس من نفس العام وهو عام غير مكتمل وبالتالي لا يعطي نتائج دقيقة . ولتحقيق مبدأ السرية المصرفية لن نفصح عن اسم المصرف موضوع الدراسة وسوف نرمز له بالرمز (J) للدلالة فقط .

الفرضية الأولى :

تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى ضبط نسب التمويل الممنوح للعملاء مما يقلل من مخاطر الائتمان المصرفي .

بالنظر إلى الاستمارة (CR) أدناه نستنتج الآتي :-

جدول (1) استمارة CR ملخص الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (داخل وخارج الميزانية)

اسم المصرف : رقم (J) (المبالغ بآلاف الجنيهات) التاريخ : 2010/12/31م

اسم الاستمارة	البند	حجم التعرض للمخاطر	الأصول الخطرة المرجحة
C1استمارة	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المرابحة والإجارة باستخدام الأوزان التفضيلية	77.782	27.224
C2استمارة	الأوزان الترجيحية للتمويل قصير الأجل	613	613
C3استمارة	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة	4.642	18.568
C4استمارة	الأوزان الترجيحية للتمويل طويل الأجل (ماعدا المشاركات والمضاربات) + المرابحات والإجارة وتمويل الأفراد طويل الأجل الذين لا تنطبق عليهم الشروط التفضيلية	96,138	96.138
C5استمارة	الأوزان الترجيحية للذمم المدينة المتأخر سدادها (الديون المتعثرة)	36,128	42.842
C6استمارة	الأوزان الترجيحية للأصول الأخرى (غير تمويلية)	520.966	403.365
C7استمارة	الأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية	748.314	383.717
	الإجمالي	1484583	972.467

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

جدول (2) استمارة CR

ملخص الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (داخل وخارج الميزانية)

اسم المصرف : رقم (J) (المبالغ بآلاف الجنيهات) التاريخ : 2011/12/31م

اسم الاستمارة	البند	حجم التعرض للمخاطر	الأصول الخطرة المرجحة
استمارةC1	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المرابحة والإجارة باستخدام الأوزان التفضيلية	544,915	191,222
استمارةC2	الأوزان الترجيحية للتمويل قصير الأجل	0	0
استمارةC3	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة	48,831	195,324
استمارةC4	الأوزان الترجيحية للتمويل طويل الأجل (ماعدا المشاركات والمضاربات) + المرابحات والإجارة وتمويل الأفراد طويل الأجل الذين لا تنطبق عليهم الشروط التفضيلية	112,160	112,160
استمارةC5	الأوزان الترجيحية للذمم المدينة المتأخر سدادها (الديون المتعثرة)	35,895	39,596
استمارةC6	الأوزان الترجيحية للأصول الأخرى (غير تمويلية)	760,848	628,364
استمارةC7	الأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية	635,318	369,555
	الإجمالي	2,137,967	1,536,221

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

جدول (3) استمارة CR ملخص الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (داخل وخارج الميزانية)

اسم المصرف : رقم (J) (المبالغ بآلاف الجنيهات) التاريخ : 2012/12/31م

اسم الاستمارة	البند	حجم التعرض للمخاطر	الأصول الخطرة المرجحة
استمارةC1	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المرابحة والإجارة باستخدام الأوزان التفضيلية	456,986	162,938
استمارةC2	الأوزان الترجيحية للتمويل قصير الأجل	0	0
استمارةC3	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة	15,547	62,188
استمارةC4	الأوزان الترجيحية للتمويل طويل الأجل (ماعدا المشاركات والمضاربات) + المرابحات والإجارة وتمويل الأفراد طويل الأجل الذين لا تنطبق عليهم الشروط التفضيلية	130,113	130,113
استمارةC5	الأوزان الترجيحية للذمم المدينة المتأخر سدادها (الديون المتعثرة)	63,464	64,503
استمارةC6	الأوزان الترجيحية للأصول الأخرى (غير تمويلية)	1,679,838	1,022,766
استمارةC7	الأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية	1,570,830	231,293
	الإجمالي	3,916,778	1,673,801

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

من واقع الاستمارة (CR) وحجم التمويل في المصرف (J) والمتمثل في مجموع الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر لثلاثة أعوام متتالية هي 2010م ، 2011 م و2012م يلاحظ الآتي :

أن حجم التمويل الممنوح للعملاء هو 1,484,583 – 2,137,967 – 3,916,778 وهو حجم التعرض للمخاطر وفي المقابل نجد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر هذا التمويل هو 972,467 – 1,536,221 – 1,673,801 على التوالي لذا يلاحظ أن هنالك علاقة طردية بين حجم التمويل وكفاية رأس المال أي أنه كلما زاد حجم التمويل الممنوح للعملاء زادت نسبة رأس المال المطلوبة لتغطية مخاطر هذا التمويل . وبالتالي عندما يحقق البنك نسبة كفاية عالية لرأس المال يكون ذلك محددا وضابطاً لنسبة التمويل الممنوح للعملاء مما يقي البنك آثار مخاطر حجم ونوعية التمويل الممنوح للعملاء.

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات لمعرفة درجة الارتباط عن طريق معامل ارتباط بيرسون,حيث تمثل قيمته المعادلة ($-1 \le r \le 1$)عند مستوي معنوية 5% المصدر : اعداد الباحث من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م 95% , الجدول أدناه يوضح نتائج تحليل الارتباط:

جدول رقم (4) : نتائج تحليل الارتباط

	2010	2011	2012
معامل الارتباط	0.805	0.842	0.862
المعنوية	0.03	0.04	0.02

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

أكدت نتائج تحليل الارتباط أن هنالك ارتباط طردي قوي جدا بين حجم التمويل الممنوح للعملاء(حجم التعرض للمخاطر) ورأس المال المطلوب لتغطية هذه المخاطر ،كما يلاحظ أن قيم المعنوية أقل من 5% الذي يقابله مستوى ثقة عالي وبالتالي قبول الفرضية .

الفرضية الثانية :-

تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يحافظ على جودة الأصول الثابتة والأصول السائلة مما يقلل من آثار مخاطر الائتمان المصرفي .

بالنظر إلى الاستمارة (CR6) أدناه نستنتج الآتي :-

جدول (5) استمارة CR6 الأوزان الترجيحية للأصول الأخرى (غير تمويلية)

اسم المصرف : رقم (J) (المبالغ بآلاف الجنيهات) التاريخ : 2010/12/31م

البند	التصنيف	أوزان المخاطر (1)	الرصيد كما تعكسه الميزانية (2)	الأصول الخطرة المرجحة (3)
حساب المراسلين	AAA to AA	%20	1.252	250
	A+ to A-	%50	34.972	17.486
	BBB to BBB-	%100		
	BB to B-	%150		
	Unrated	%100	348	348
نقدية وحسابات لدي	--	%0	201.658	0

				بنوك محلية
.	37.642	%0		سلفيات العاملين
280.374	140.187	%200	--	أصول أخري
104.907	104.907	%100	--	الأصول الثابتة
403.365	520.966			الإجمالي

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

جدول (6) استمارة CR6 الأوزان الترجيحية للأصول الأخرى (غير تمويلية)

اسم المصرف : رقم (J) (المبالغ بآلاف الجنيهات) التاريخ : 2011/12/31م

الأصول الخطرة المرجحة (3)	الرصيد كما تعكسه الميزانية (2)	أوزان المخاطر (1)	التصنيف	البند
40	(201)	%20	AAA to AA	حساب المراسلين
4,100	8,200	%50	A+ to A-	
–	0	%100	BBB to BBB-	
–	0	%150	BB to B-	
1,740	1,740	%100	Unrated	
-	324,035	%0	--	نقدية وحسابات لدي بنوك محلية
-	40,046	%0		سلفيات العاملين
470,912	235,456	%200	--	أصول أخري
151,572	151,572	%100	--	الأصول الثابتة
628,364	760,848			الإجمالي

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

جدول (7) استمارة CR6 الأوزان الترجيحية للأصول الأخرى (غير تمويلية)

اسم المصرف : رقم (J) (المبالغ بآلاف الجنيهات) التاريخ : 2012/12/31م

الأصول الخطرة المرجحة (3)	الرصيد كما تعكسه الميزانية (2)	أوزان المخاطر (1)	التصنيف	البند
628	(2,139)	%20	AAA to AA	حساب المراسلين
62,678 61,486	125,356 (122,971)	%50	A+ to A-	
–	0	%100	BBB to BBB-	
–	0	%150	BB to B-	
143,991	143,991	%100	Unrated	
-	967,426	%0	--	نقدية وحسابات لدي بنوك محلية

سلفيات العاملين		%0	87,942	-
أصول أخري	--	%200	272,751	545,502
الأصول الثابتة	--	%100	208,482	208,482
الإجمالي			1,679,838	1,022,766

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

من الاستمارة CR6 يلاحظ أن حجم التعرض للمخاطر يمثل حسابات المراسلين ونقدية وحسابات لدى بنوك محلية وسلفيات العاملين وأصول أخرى وأصول ثابتة ، كما يلاحظ أن نسبة الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر إلى حجم التعرض للمخاطر في المصرف (J) للأعوام 2010م ، و 2011 م هي 77% و82% وهي نسبة عالية جدا تدل على أن الأصول الخطرة المرجحة أقل من حجم التعرض للمخاطر وهذا يعني أنه إذا تعرضت أصول المصرف إلى خسارة فسوف يتم امتصاصها من حجم التعرض للمخاطر وهو مؤشر جيد جدا يدل على جودة الأصول الثابتة والأصول السائلة ، أما العام 2012م فكانت نسبة الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر إلى حجم التعرض للمخاطر 61% وهي نسبة مقبولة أيضا .

الفرضية الثالثة :-

تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى حماية الودائع مما يساهم في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي .

بالنظر إلى الاستمارة (B) حساب نسبة كفاية رأس المال أدناه نستنتج الآتي :-

جدول (8) استمارة (B) المصرف: (J) 2010/12/31م

نسبة كفاية رأس المال =	رأس المال بعد التنزيلات (الأصول المرجحة لمخاطر التمويل والسوق والتشغيل) – (الأصول المرجحة لمخاطر التمويل والسوق والتشغيل الممولة من الودائع الاستثمارية المقيدة) – (1- @) (الأصول المرجحة لمخاطر التمويل والسوق والتشغيل الممولة من الودائع الاستثمارية المطلقة)
(1) =	105,345 (%50-1) 661,552) – 1,208,583
(2)	105,345 330,776 – 1,208,583
(3)	105,345 877,807 = %12

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

جدول (9) استمارة (B) المصرف: (J) 2011/12/31م

نسبة كفاية رأس المال =	رأس المال بعد التنزيلات (الأصول المرجحة لمخاطر التمويل والسوق والتشغيل) – (الأصول المرجحة لمخاطر التمويل والسوق والتشغيل الممولة من الودائع الاستثمارية المقيدة) – (1– @) (الأصول المرجحة لمخاطر التمويل والسوق والتشغيل الممولة من الودائع الاستثمارية المطلقة)
(1) =	176,377 (%50–1) 919,412) – 1,856,035
(2)	176,377 459,706 –1,856,035
(3)	176,377 %12.6 = 1,396,347

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

جدول (10) استمارة (B) المصرف: (J) 2012/12/31م

نسبة كفاية رأس المال =	رأس المال بعد التنزيلات (الأصول المرجحة لمخاطر التمويل والسوق والتشغيل) – (الأصول المرجحة لمخاطر التمويل والسوق والتشغيل الممولة من الودائع الاستثمارية المقيدة) – (1– @) (الأصول المرجحة لمخاطر التمويل والسوق والتشغيل الممولة من الودائع الاستثمارية المطلقة)
(1) =	290,375 (%50–1) 1,140,157) – 2,247,038
(2)	290,375 570,079 – 2,247,038
(3)	290,375 %17.3 = 1,676,959

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

من الاستمارة (B) يلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال تمثل العلاقة بين حجم رأس مال المصرف إلى مخاطره (الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق) وبالتالي فإنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال كان ذلك مؤشراً على احتواء رأس المال إلى المخاطر المصرفية بوجه عام وعلى مخاطر الائتمان بوجه خاص من بين المخاطر المصرفية وبالتالي حماية الودائع من أي خسارة محتملة وفي هذه الحالة نجد أن نسبة كفاية رأس المال للمصرف (J) للأعوام الثلاثة هي : 12 %, 12.6 % و 17.3 % وهي أعلى من النسبة المقررة من مجلس الخدمات المالية (8%) وبالتالي يمكن قبول الفرضية التي تقول أن تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى حماية الودائع مما يساهم في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي .

وباختبار النسب لمقارنة نسبة كفاية رأس المال المطلوبة لتغطية المخاطر بواسطة استخدم برنامج التحليل الإحصائي SPSS

فرض العدم(H0): نسبة كفاية رأس المال≤(اكبر من أو تساوي) 8%

الفرض البديل(H1) نسبة كفاية رأس المال اقل من 8%

$$t = \frac{\bar{p} - p}{\sqrt{pq/n}}$$

النسب المحسوبة (12%, 12.6%, 17.3%) , P par = حيث أن:

P , %8 = q = 1- 8%

جدول (11) اختبار النسب باستخدام برنامج (SPSS)

	2010	2011	2012
إحصائية t	0.390	0.415	0.840
القيمة النظرية t	1.943	2.015	2.015

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية ، 2014م

من الجدول رقم (11) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن نسبة كفاية رأس المال لتغطية المخاطر خلال الفترة التي شملتها الدراسة قد فاقت النسبة التي حددها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (8%). ومن قيم اختبار النسب المحسوبة t بالمقارنة مع قيم النظرية , يلاحظ أن جميع القيم المحسوبة أقل بكثير من القيم الجدولية أو النظرية, وهذا من الأدلة مايكفي لقبول فرض العدم عند مستوي معنوية 5%.

النتائج :

1/ يساعد تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية على زيادة ثقة العملاء وبالتالي استقرار الودائع التي تعتبر الدعامة الأساسية للمصارف .

2/ إن تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى جودة الأصول الثابتة والأصول السائلة .

3/ إن تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى قوة ومتانة الجهاز المصرفي مما يمكنه من امتصاص الخسائر وتجاوز الأزمات .

4/ تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يساعد على توفير منافسة عادلة بين المصارف ذات النشاط الدولي .

مناقشة النتائج :

تتفق النتيجة الأولى مع ما توصلت اليه احمد محمد موسى (2008) في دور النظم الرقابية في المصارف في زيادة ثقة العملاء، ويرى الباحثان أن ذلك يؤدي الى استقرار الودائع التي تعتبر الدعامة الأساسية للمصارف ، كما أن النتيجة الثانية تتفق مع بانفا عبد القادر (2010) في أن تطبيق معيار كفاية رأس المال يؤدي إلى جودة الأصول الثابتة ويزيد عليها الباحثان الأصول السائلة ، وتتفق النتيجة الثالثة الى حد ما مع ما توصل اليه بانفا عبد القادر (2010) في أن مقررات بازل هي معايير احترازية فقط ويرى الباحث أنها معايير احترازية تؤدي الى قوة ومتانة الجهاز المصرفي مما يمكنه من امتصاص الخسائر وتجاوز الأزمات .

التوصيات :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يقدم الباحثان التوصيات الآتية :-

1/ معالجة بعض السلبيات الواردة في معيار كفاية رأس المال مثل الطبيعة التميزية تجاه حكومات الدول النامية والمصارف العاملة فيها من حيث عدم وجود وكالات تصنيف ائتماني متخصصة لديها ، وارتباط أوزان المخاطر الائتمانية لمصارف الدول النامية بدرجة التصنيف الائتماني لدولها وهو ما أضعف من قدرات تلك المصارف بناءاً على ضعف دولها .

2/ دخول وكالات تصنيف ائتماني جديدة لإثارة مبدأ التنافس لتوفير معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ القرار السليم عند منح التمويل .

3/ زيادة الاهتمام بإدارات المخاطر لتمكين المصارف التجارية من متابعة تطبيق نسبة كفاية رأس المال .

المراجع :

1. دريد كامل (2004)، مبادئ الإدارة العامة ، عمان: دار المناهج ، ط1، ص36.
2. الهواري، سيد (1985)، الإدارة المالية ، الاستثمار والتمويل طويل الأجل ، ص109 .
3. السالوس، أحمد بن علي (2005) مخاطر التمويل الإسلامي ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة , ص 32 .
4. رزيق ، كمال (2012) ادارة المخاطر في المؤسسات المالية ، الخرطوم الملتقى الرابع للتحوط وادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية ، ص248 .
5. زياد رمضان (1998)، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر، عمان , ص 18.
6. خالد أمين (2012) ، عميد كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الأول ، ص 6 .
7. حبش ،أ محمد(2012) محاضر ومستشار مصرفي،الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الأول ، ص 10 .
8. نبيل حشاد (2006) موسوعة بازلII ،الجزء الرابع ، ص32
9. رشاد عبده(2012) الخبير الاقتصادي الدولي ، مصر ،البنوك العربية وتطبيق معايير بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الأول ، ص 18 .
10. عبد الباسط محمد المصطفى جلال(2012) الواقع التطبيقي لمعيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية ، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، ص 155 .
11. خالد أمين (2012) مرجع سابق .
12. محمد على يوسف (2012) الباحث الشرعي بالهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني السودان – الخرطوم مجلة المصرفي ص5
13. بنك السودان المركزي (2005) ،الادارة العامة للرقابة المصرفية ، منشور2005/1 انشاء ادارة المخاطر بالمصارف التجارية ص12 .
14. محمد عبد الرحمن الحسن(2004)، معيار كفاية رأس المال للمصارف السودانية رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم.

15. وفاء بشير مساعد (2005)، تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية وفقا لمقررات لجنة بازلI ، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم .
16. احمد محمد موسى (2008) ، نظم الرقابة المصرفية في ظل العولمة بالتطبيق على المصارف السودانية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم.
17. عادل حسن محمد (2009) ،معايير لجنة بازل وأثرها على كفاءة تطبيقات الرقابة المصرفية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم.
18. بانقا عبد القادر (2010) ، تطبيق معيار كفاية رأس المال وأثره على مؤشرات الأداء بالمصارف السودانية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم.